



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الثلاثاء ٢٢ يونيو ٢٠١٠ - السنة السابعة عشرة - العدد (٤٣٧١)

محتويات العدد

* ثقة دولية في البرنامج النووي السلمي للإمارات

* باكستان وعقوبات إيران .. أي خيار؟

* هل أصبح امتلاك إيران السلاح النووي أمراً حتمياً؟

* هل فشلت استراتيجية الولايات المتحدة في أفغانستان؟

* ٥٠ مليار دولار لمواجهة كارثة خليج المكسيك

* فك ارتباط اليوان بالدولار قد لا يكون كافياً

* تحسن غير حقيقي في قيمة الدولار





ثقة دولية في البرنامج النووي للإمارات

منذ أن بدأت دولة الإمارات توجّهها نحو امتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية، وهي تؤكد في الخطوات كلّها التي تتخذها لتنفيذ هذا البرنامج المسؤولية والتزام المعايير الدولية الحاكمة لهذه القضية، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد الصديقة من جانب المجتمع الدولي ومنظماته المعنية للجهود التي تقوم بها في هذا الشأن، بل أصبحت نموذجاً يحتذى به في كيفية الاستفادة من الطاقة النووية في مجال التنمية.

ولعل استضافة أبوظبي المؤتمر السنوي لعام ٢٠١٠ لـ «المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي» بحضور الأطراف المعنية جميعها من دول شركاء ومراقبين رسميين الأسبوع المقبل، تُعد تأكيداً جديداً لهذه الصديقة الكبيرة التي تتمتع بها الدولة على الساحة الدولية، ومدى الثقة التي تكتسبها توجّهاتها وسياساتها بالنسبة إلى هذه القضية، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار الأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا المؤتمر، كونه يستهدف من ناحية تعزيز التزام مبادئ «المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي»، وتفعيل قراراتها، ويكمل من ناحية ثانية الجهود الدولية التي اتخذت مؤخراً، سواء في «قمة واشنطن للأمن النووي» التي عقدت في إبريل الماضي، أو في «مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي»، الذي عقد الشهر الماضي لتعزيز معايير الأمن النووي، وترسيخ النظام العالمي للحد من انتشار الأسلحة النووية.

إن استضافة أبوظبي هذا المؤتمر المهم المعنيّ بمكافحة الإرهاب النووي تؤكد أموراً عدة، أولها: الثقة الدولية المتزايدة بالإجراءات التي اتخذتها الإمارات لضمان أمن منشآتها النووية، والتزام معايير منع الانتشار النووي بصفة عامة. الأمر الثاني أن الإمارات دولة مسؤولة وقادرة، ليس على تحمّل التزاماتها ضمن الإطار الدولي فحسب، بل القيام بدور مهم في القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع الدولي كقضايا الانتشار النووي أيضاً، فأن تستضيف مؤتمراً دولياً يعنى بمتابعة الجهود الخاصة بمكافحة الإرهاب النووي لدليل واضح على أنها تمتلك الإمكانيات والقدرات التي تسهم في دعم الجهود الدولية في هذا المجال، ولعلّ الشاهد على ذلك هو احتضانها، مؤخراً، كثيراً من المؤتمرات التي تناقش قضايا تهم المجتمع الدولي، كاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والندوة الإقليمية لـ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» حول تنفيذ التشريعات الخاصة بأمن المنشآت النووية وسلامتها وحمايتها. الأمر الثالث أن الإمارات دولة داعية إلى السلام، وتسخر جهودها وإمكاناتها كلّها من أجل استتباب الأمن والاستقرار الدوليين، فانخرطها في الجهود الدولية الرامية إلى منع الانتشار النووي، وتفعيل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كي لا تتحول إلى أداة لتهديد الأمن والاستقرار الدوليين، يؤكد ذلك بوضوح، نظراً إلى ما تثيره هذه القضية من شكوك تلقي بظلالها على الأمن والسلم الدوليين.

إن الصديقة التي تتمتع بها دولة الإمارات في الساحة الدولية لا ترجع إلى نهج الشفافية والوضوح الذي تتبعه منذ إعلان برنامجها النووي السلمي فحسب، وإنما كذلك إلى دورها المهم في دعم الجهود التي تقوم بها المنظمات الدولية المتخصصة من أجل تطبيق الالتزامات والمعاهدات الدولية الخاصة بمنع الإرهاب النووي.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. ممدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مديولي

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

باكستان وعقوبات إيران .. أي خيار؟

ذكرت التقارير الإعلامية أن زيارة المبعوث الأمريكي، ريتشارد هولبروك، مؤخراً، لإسلام آباد، قد ركزت على موضوع تفكير باكستان في المضي قدماً في مشروع نقل الغاز الإيراني الذي تم الاتفاق عليه مؤخراً بين طهران وإسلام آباد، مشيراً إلى تشريع أمريكي مرتقب يتوقع صدوره خلال الفترة المقبلة، ومن شأنه عرقلة اتفاق الغاز الذي تبلغ قيمته نحو ٧,٥ مليار دولار، وينص على إنشاء خط لنقل الغاز الطبيعي من حقل «جنوب فارس» الإيراني إلى إقليم السند الباكستاني، حيث يفترض أن تزود إيران باكستان على مدى ٢٥ عاماً بـ (٥, ٢١) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سيستخدم معظمها في توليد الطاقة لحل أزمة تعانيها باكستان في هذا القطاع الحيوي.

والتساؤل الآن: هل تفلح الضغوط الأمريكية في عرقلة الاتفاق الباكستاني-الإيراني؟ أم أن إسلام آباد وواشنطن قد تتوصلان إلى صيغة تفاهم تحفظ مصالح الطرفين؟ وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن الشواهد تؤكد أن الجانب الأمريكي لن يقبل، على الأرجح، أي مبررات باكستانية للمضي في تنفيذ اتفاق الغاز مع إيران، فبرغم أن واشنطن تبدي «تعاطفها» مع معاناة باكستان جراء النقص في إمدادات الطاقة، فإنها تتعاطى مع اتفاق الغاز الإيراني-الباكستاني بقلق شديد كونه يعدّ أول اختبار جادّ لسياسة الضغط على إيران، وبالتالي فمن الصعب على الإدارة الأمريكية غضّ الطرف عن أي اختراق لهذه السياسة وآلياتها، سواء المتعلقة بالعقوبات الدولية، أو العقوبات الأمريكية والأوروبية الأحادية، ولا سيّما إذا كان هذا الاختراق من جانب دولة تصنّف ضمن حلفاء واشنطن مثلما هو الحال بالنسبة إلى باكستان.

ويساعد واشنطن في الضغط على الجانب الباكستاني بالتأكيد ورقة المساعدات الأمريكية التي وعد البيت الأبيض بتقديمها إلى باكستان لمساعدتها في الحرب ضد الإرهاب واستئصال التطرف، ولن تتوانى واشنطن في استخدام الحزم ضد باكستان في هذا الملف تحديداً، كونه يتعلّق مباشرة بمصالح الجانب الأمريكي، ويؤثر مباشرة في فاعلية سياسات إدارة الرئيس أوباما بشأن إيران. أضف إلى ذلك أن باكستان تبدو بحاجة ماسّة إلى دعم عسكري أمريكي في مواجهة الجماعات المتطرفة التي تتحدّى السلطة المركزية في إسلام آباد، كما أنها بحاجة إلى سيطرة قوات التحالف الدولي على الحدود مع أفغانستان من أجل منع العناصر المتطرفة من عبور الحدود إلى باكستان ومهاجمة قوات الجيش الباكستاني في المناطق الحدودية، علاوة على أن باكستان تبدو بحاجة إلى التنسيق مع الجانب الأمريكي من أجل تحديد مستقبل أفغانستان، حيث تخشى إسلام آباد بشدة النفوذ الهندي لدى جارتها، ولذا يلاحظ التقارب الحادث في الآونة الأخيرة بين الحكومة الباكستانية والرئيس الأفغاني، حامد كرزاي.

٣ * أهم الأحداث



* الإمارات اليوم

٤ رعاية المتفرّكين



* تقارير وتحليلات

٥ «نيو ليدجر» تتساءل: هل أصبح امتلاك إيران السلاح النووي

أمراً حتمياً؟

٦ أضواء على القرار الأمريكي بفرض عقوبات جديدة على إيران

٧ هل فشلت استراتيجية الولايات المتحدة في أفغانستان؟

٨ تحسّن غير حقيقي في قيمة الدولار

٩ فله ارتباط اليونان بالدولار قد لا يكون كافياً

١٠ «تحليل»: عملية مقر «الأمن السياسي» في عدن تكشف عن

ضعف قوات الأمن وتطوّر قدرات «القاعدة في جزيرة العرب» ...



* أخبار الساعة حول العالم

إسلام آباد

١١ أمريكا لباكستان: لا بديل لإلغاء صفقة الغاز مع إيران

١١ هجوم غير مسبوق لتنظيم «جنرال»

واشنطن

١٢ ترحيب أمريكي بخطوة إسرائيل تجاه غزة

١٢ «واشنطن تايمز»: التطوّرات تخدم مصالح «حاس»

١٣ فريدمان: أوروبا مسؤولة عن تحول تركيا باتجاه التشدّد

تل أبيب

١٤ «هآرتس»: العالم أجمع يتحمل مسؤولية حصار غزة



* متابعات اقتصادية



* عرض كتاب:

١٥ حرب بلا نهاية





أهم الأحداث

إيران تمنع مفتشي «وكالة الطاقة» من دخولها

منعت إيران اثنين من مفتشي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» من دخول أراضيها، وهو ما تسبب في زيادة التوتر بعد أقل من أسبوعين من توقيع مجموعة عقوبات جديدة من الأمم المتحدة على طهران بشأن برنامجها النووي المثير للجدل. ورفضت «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» الأسباب التي أبدتها إيران للحظر، وقالت إنها تؤيد تماماً المفتشين اللذين اتهمتهما طهران بالإبلاغ على نحو خطأ بأن بعض المعدات النووية فقدت. وقال المتحدث باسم الوكالة، جريج ويب، في بيان («الوكالة الدولية للطاقة الذرية») تثق تماماً في تمتع مفتشيها المعنيين بالحيدة والروح المهنية).



«الكوئرس» يستهدف البنوك الأجنبية في العقوبات على إيران

أعلن مشرّعون، أمس، أن شركاء إيران الماليين سيتعرضون لعقوبات جديدة من جانب واحد، في إطار مشروع قرار اقترحه مفاوضون من مجلسي «النواب» و«الشيوخ». وسيحرّم التشريع -الذي يهدف إلى كبح «البرنامج النووي الإيراني»- البنوك الأجنبية التي تبرم صفقات تجارية مع البنوك الإيرانية الرئيسية أو مع «الحرس الثوري» من التعامل مع النظام المالي الأمريكي. ويجري توزيع الاقتراح -الذي أعلن في بيان مشترك للسيناتور، كريس وود، وعضو «مجلس النواب»، هاوارد بيرمان- على مفاوضي مجلسي «النواب» و«الشيوخ» وسيتمّين أن يقره المجلسان لكي يصبح قانوناً.

أمريكا: لا يمكن إرغام العراقيين على الاتفاق على حكومة

قال السفير الأمريكي لدى العراق، أمس، إنه يتعيّن على السياسة العراقية أن يتفقوا فيما بينهم على تشكيل حكومة جديدة، وإن الولايات المتحدة لا يمكنها أن ترغمهم على الاتفاق على حكومة. ويأمل العراقيون أن تجلب انتخابات السابع من مارس الاستقرار، مع استعداد الولايات المتحدة لإنهاء العمليات القتالية في أغسطس، قبل انسحاب كامل للقوات الأمريكية في نهاية عام ٢٠١١. لكن أسابيع من أعمال العنف والطعون في نتيجة الانتخابات كشفت عن الآلام المتزايدة للديمقراطية الناشئة في العراق، وسط خلافات بين الفئات الرئيسية عمن سيرأس الحكومة.



جبلاني: باكستان ستلتزم بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران

قال رئيس الوزراء الباكستاني، يوسف رضا جبلاني، أمس، إن بلاده ستلتزم بالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ضد إيران، والتي يمكن أن تضر بمشروع خطوط أنابيب غاز قيمته ٦, ٧ مليارات دولار. وصرّح جبلاني للصحفيين بأن «باكستان عضو في المجتمع الدولي وستلتزم أي عقوبات تفرضها الولايات المتحدة». وقال المبعوث الأمريكي الخاص لباكستان، ريتشارد هولبروك، إنه حذر إسلام آباد من مغبة توقيع اتفاق مع إيران بشأن خط أنابيب الغاز. ووقّعت إيران وباكستان رسمياً، الأسبوع الماضي، اتفاق تصدير يلزم طهران بيع الغاز الطبيعي لإيران، ابتداءً من عام ٢٠١٤.

إسرائيل تحيي خطة بناء في القدس الشرقية

خطت إسرائيل، أمس، خطوة جديدة صوب تنفيذ خطة بناء تستلزم هدم نحو ٢٠ منزلاً فلسطينياً في القدس الشرقية، ما يهدد بمزيد من الاحتكاك بين الولايات المتحدة وإسرائيل، في مشروع يصفه الفلسطينيون بأنه توسع استيطاني. واجتمع «مجلس التخطيط» في «بلدية القدس» لمناقشة اقتراح يمكن أن يجدد الضغوط الدبلوماسية على رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بعد يوم من إذعانه لمناشدات دولية لتخفيف الحصار على غزة، بعد الهجوم الإسرائيلي الدامي على قافلة سفن للمساعدات. ومارس نتنياهو -متعللاً بالمخاوف بشأن صورة إسرائيل في العالم- ضغوطاً على رئيس «بلدية القدس»، نير بركات، لتجميد مشروع «حديقة الملك»، في مارس، في وقت كانت تجاهد فيه واشنطن لاستئناف محادثات السلام الإسرائيلية-الفلسطينية. وقال بي جيه كرولي، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، إن الولايات المتحدة قلقة حيال المشروع، لكنه أضاف أنها خطوة أولية تتخذها بلدية القدس، وليس الحكومة الإسرائيلية. وقال «لقد أجرينا عدداً من المحادثات مع حكومة إسرائيل بهذا الشأن، هذه الخطوة هي بوضوح الخطوة التي نعتقد أنها تقوّض الثقة اللازمة لتحقيق تقدم في المحادثات غير المباشرة». وأضاف أن مشروعات الإسكان والمشروعات الأخرى «في المناطق المحتلة والقدس» ينبغي تقريرها في المحادثات بين الجانبين.





رعاية المتفوقين

إلى الطلاب الآخرين للتفوق، على أمل اختيارهم في الأعوام التالية، فمن ضمن هذه المعايير ألا تقل نسبة تحصيل الطالب الدراسي عن ٨٠٪، وأن يؤخذ في الاعتبار سلوكه وأخلاقياته في المدرسة، وأن تكون له مشاركات بارزة في مختلف الأنشطة والفاعليات المدرسية، وهي معايير تأخذ في اعتبارها القدرات المعرفية للطلاب، وكذلك مهاراتهم الشخصية في التواصل الاجتماعي.

هذه المكرمة السنوية التي يتزايد أعداد المستفيدين منها كل عام من طلابنا المتفوقين تتسق مع السياسة العامة للدولة، وجوهر الاستراتيجية العامة لمجلس أبوظبي للتعليم الذي جعل على رأس أولوياته رعاية المتميزين والمتفوقين من الطلاب، وتشجيعهم والاهتمام بهم منذ المراحل الدراسية الأولى، وحتى تخرجهم في الجامعات والمعاهد العليا، باعتبار أنهم ثروة وطنية، ورعايتهم واجب وطني، وباعتبار أن مستقبل هذا الوطن مرتبط بهم أكثر من سواهم.

إن تكريم المتفوقين ورعايتهم، علاوة على أنه يلي مطلباً تربوياً وتعليمياً ونفسياً واجتماعياً وأسريراً مهماً لدى الطلاب، كونه يتفق مع توصيات خبراء التربية بشأن ضرورة اكتشاف المواهب والمتفوقين دراسياً في سن باكراً حتى يمكن توجيهها إلى المجالات التي تتميز فيها، فإنه يستجيب كذلك لهذه المرحلة المهمة التي تشهد فيها الدولة تطورات وتحولات جذرية في ميادين الحياة كافة، ورهانها الأول في ذلك موارد بشرية نوعية تقود هذا التحول.

تشكل مكرمة الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس مجلس أبوظبي للتعليم، التي تقدم سنوياً إلى الطلاب المتفوقين في الصفين العاشر والحادي عشر منذ عام ٢٠٠٦ دعماً لهؤلاء الطلبة، ورعاية لهم بالشكل الذي يصقل خبراتهم وقدراتهم وتنمية مهاراتهم، وتشجيعهم على مواصلة هذا التفوق في مراحلهم الدراسية المقبلة. وقد نظم مجلس أبوظبي للتعليم مؤخراً لقاءات تعريفية للطلبة المتفوقين الذين تم اختيارهم للفوز ببرنامج المكرمة للعام الجاري، البالغ عددهم ٦٠٠ طالب وطالبة، الذين من المقرر سفرهم إلى كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وأيرلندا على دفعات اعتباراً من ٣٠ يونيو الجاري لمدة خمسة أسابيع.

إن ما يضاعف من أهمية هذه المكرمة أنها لا تهتم بصقل مهارات الطلاب في اللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات فحسب، وبما يمكنهم من مواصلة تعليمهم يتفوق في المراحل الدراسية المقبلة، وإنما لأنها تستهدف كذلك إكسابهم مهارات في القيادة، والاعتماد على النفس، وتعرف حضارات الشعوب الأخرى التي سيزورونها وثقافتها عن قرب. وفي الوقت نفسه، فإن هؤلاء الطلاب سيكونون خير سفراء لمجتمع الإمارات وثقافته وحضارته، وما يتمتع به من تسامح وتعايش وقبول للآخر. كما أن المعايير الموضوعية التي تستند إليها هذه المكرمة في اختيار الطلبة المتفوقين كل عام تقدم الحافز والدافع

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

أسعار العملات		أسعار النفط الخام والغاز		مؤشرات الأسهم العالمية		
دولار/ين	إسترليني/دولار	يورو/دولار	مزيج برنت دولار/برميل	نيكاي	داو جونز	ناسداك
↑ ٩٠,٩٤٤	↓ ١,٤٧٦٣	↓ ١,٢٣٠٦	↓ ٠,٤	↑ ٠,٢٧	٤,٨٩	٧٧,٥١
↓ ٠,٦١	↓ ٠,٠٨	↓ ٠,٩	١٠٤٤٢,٤	١٠١٧٥,٣	١٠٤٤٢,٤	٢٢٨٩,١

المؤشرات العامة		سوق دبي المالي	
↑ ١,٠٢٪	المؤشر العام	↑ ١,٠٦٪	المؤشر العام
٢٠ شركة	الشركات المرتفعة	١٤ شركة	الشركات المرتفعة
٦ شركات	الشركات المنخفضة	١١ شركة	الشركات المنخفضة
٤ شركات	الشركات الثابتة	٣ شركات	الشركات الثابتة





«نيو ليدجر» تتساءل: هل أصبح امتلاك إيران السلاح النووي أمراً حتمياً؟

بخشى محللون أن تكون واشنطن في طريقها إلى التسليم بإيران نووية لأسباب عدة: إن الخيار العسكري لم يعد مطروحاً على قائمة البدائل الأمريكية المتاحة في التعامل مع إيران، كما أن واشنطن لا تبدي حماسة كبيرة لدعم المعارضة الشعبية الإيرانية، وإدارة أوباما تصرّ على مواصلة سياسة الحوار برغم يقينها بعدم جدواه.

حدة إذا وضعنا في الاعتبار الموقف المتشدد الذي يجاهر به أحمدى نجاد تجاه إسرائيل. ولكن تل أبيب ليست الوحيدة في مخاوفها تلك؛ لأنه إذا صح أن هدف الماللي الأسمى هو توسيع رقعة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط -ومن ثم تسلّم عصا قيادة الدول الإسلامية- فإن المؤكّد أن من مصلحة معظم دول المنطقة وما وراءها منع النظام الشيوعي الإيراني من تحقيق هذا الهدف.

الدول العربية

تبدي الدول العربية، التي يتبع أغلبها المذهب السني، مخاوف مبررة تجاه توسع النفوذ الإيراني الشيعي في المنطقة. كما أن مصر والسعودية تخشيان أن يأتي هذا التوسع على حساب مكانتهما الإقليميتين. والأردن لا يريد سوى الاستقرار. أما العراق، عدو إيران اللدود، الذي لا يزال يعيش حراكاً سياسياً بحثاً عن هوية وطنية، فمن المستبعد أن تسمح أقليته السننية والكرديّة بتنامي النفوذ الإيراني على الحدود الإيرانية. وهذا يوضح حجم الإحباط والتهديدات التي ستعانيها المنطقة في حالة سيادة النفوذ الإيراني. بل إن سوريا، الحليفة التقليدية لظهران، التي تدعم «حماس» و«حزب الله»، ربما وجدت نفسها مضطّرة إلى التفكير مرتين قبل أن ترى إيران صاحبة النفوذ الأقوى إقليمياً.

آسيا

ربما كانت الهند بعيدة عن الشرق الأوسط، ولكنها تخشى إرهاب الراديكاليين الإسلاميين وظهور قوة نووية أخرى -غير باكستان- بالقرب من حدودها. أما روسيا فتسعى إلى تكريس وضعها الإقليمي، ومحاربة الإرهاب. المشكلة الأخيرة تلك تعانيها الصين التي تعدّ الشرق الأوسط منطقة خارج نطاق نفوذها. أما تركيا فتميل منذ فترة ناحية إيران.

يبدو أن الإدارة الأمريكية في طريقها إلى التسليم بإيران نووية، أو أنها قرّرت، على الأقل، رفع العمل العسكري من قائمة الخيارات المطروحة في التعامل مع إيران، وعدم الإلقاء بثقلها خلف المعارضة الشعبية ضد النظام الحاكم في ظهران. وذكرت مجلة «ذا نيو ليدجر» (١٨ يونيو الجاري) أن من المرجح أن تواصل إدارة أوباما سياسة تكريس الحوار مع ظهران، إما بدافع تشاؤمها تجاه القضية النووية الشائكة مع إيران، وإما بدافع البراءة السياسية، مع الدفع في الوقت نفسه في اتجاه حشد الدعم الدولي وراء عقوبات لا ينتظر منها أن تكون فعّالة أو مؤثرة بما يكفي لإجبار نظام أحمدى نجاد على تغيير سياساته.

وأضافت المجلة أن شعور الولايات المتحدة بالإرهاق نتيجة عشر سنوات من الحرب في الشرق الأوسط (سواء في العراق أو أفغانستان)، وتركيزها على القضايا الداخلية الملحة التي تمس صميم اهتمامات المواطن الأمريكي، ربما كانا سببين مباشرين وراء تخفيف الأضرار السياسية التي يمكن أن تترتب على دخول إيران النادي النووي. وربما كان هذان سببين تعول عليهما الإدارة الأمريكية في رفع الحرج عن نفسها.

وذكرت المجلة أن هذا التحليل يبدو، للوهلة الأولى، كارثياً على خلاف الحقيقة. فنجاح إيران في امتلاك أسلحة نووية ربما كان أهون الشربن بالنسبة إلى الولايات المتحدة حتى وإن رأت الدول الحليفة الأخرى عكس ذلك. فمعظم الأمريكيين يرون أن الخطر الإيراني يبدو بعيداً بدرجة كافية. وبرغم أن هذا الرأي يأتي على سبيل التمني غير المبرر، فإنه مؤثر سياسياً، إن لم يكن حاسماً. ولكن الخطر الإيراني على الدول المجاورة لظهران أكثر مباشرة بدرجة كبيرة ومؤكّدة.

إسرائيل

المخاوف الإسرائيلية من التهديد الإيراني ربما كانت الأكثر





أضواء على القرار الأمريكي بفرض عقوبات جديدة على إيران

استجاب الاتحاد الأوروبي لطلب الولايات المتحدة فرض عقوبات جديدة أحادية الجانب على إيران. وتتجاوز العقوبات الأمريكية والأوروبية بشكل كبير العقوبات التي وافقت عليها الأمم المتحدة في العاشر من يونيو الجاري، وتهدف إلى الضغط على إيران كي تعود إلى المحادثات بشأن برنامجها لتخصيب اليورانيوم.

الثوري»، اللتين عدتّهما أساسيتين في تعزيز قدرات إيران الصاروخية، بالإضافة إلى شركتي «ساحل» و«سبانيير للنفط وهندسة الغاز»، وهما شركتان تابعتان لشركة «خاتم الأنبياء للبناء»، الذراع الهندسية لـ «الحرس الثوري» الإيراني. كما شملت العقوبات محمد علي جعفري، قائد «الحرس الثوري» منذ عام ٢٠٠٧، ومحمد رضا نقدي، قائد فرقة «الباسيج» التابعة لـ «الحرس الثوري» منذ عام ٢٠٠٩. وأدرجت في قائمة العقوبات الأمريكية شركة «جافيدان مهر توز»، لعملها لمصلحة شركة «كلاي للكهرباء»، التي سبق أن أدرجت في القائمة عام ٢٠٠٧؛ لارتباطها بـ «وكالة الطاقة الذرية الإيرانية»، ومجموعة الدفاع البحري الصاروخي التي تملكها منظمة الصناعة الجوية الإيرانية. كما أضيف شخصان وأربع مؤسسات تنتمي إلى «الحرس الثوري» الإيراني إلى القائمة، بالإضافة إلى شخصين وكيانين نشطاء في دعم برامج إيران النووية والصاروخية. كما تم تحديد ٢٢ شركة تعمل في مجال التأمين والنفط والبتروكيماويات على أنها خاضعة للحكومة الإيرانية تعمل داخل إيران وخارجها، وإخضاعها للعقوبات. كما شملت العقوبات خمس شركات شحن تابعة لـ «خطوط شحن الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، بالإضافة إلى ٢٧ سفينة جديدة، وحدثت قائمة سابقة تضم ٧١ سفينة أخرى. ومن بين الأفراد الذين استهدفتهم العقوبات الأمريكية الجديدة وزير الدفاع الإيراني، أحمد وحيد، وجواد كريمي ثابت، رئيس شركة «نوفين للطاقة» المرتبطة بـ «الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية»، فضلاً عن سلاح الجو التابع لـ «الحرس الثوري». ومن بين الكيانات المستهدفة شركة «راه ساحل وسبانيير للنفط»، وشركة «هندسة الغاز»، لعلاقتها بمؤسسة «خاتم الأنبياء» التي سبق إدراجها في قوائم العقوبات.

كانت الإدارة الأمريكية تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٩ أدرجت يوم الأربعاء الماضي عدداً من المؤسسات المالية والأشخاص في إيران في قائمة عقوباتها. وتستهدف العقوبات الجديدة شركات إيرانية للتأمين والنفط وخطوط للملاحة زعمت وزارة المالية الأمريكية أن لها علاقة ببرامج إيران الصاروخية والنووية. وقال وزير المالية الأمريكي، تيموثي جايتنر، إن هذه العقوبات ستزيد من الضغوط المالية على إيران، كما أنه سيتم اتخاذ المزيد من هذه الإجراءات خلال الأسابيع المقبلة. وقال إن الولايات المتحدة ستواصل استهداف دعم إيران ما سماها «المنظمات الإرهابية» مع التركيز على «الحرس الثوري». وقال إن واشنطن ستظل تفضح محاولات إيران التملص من هذه العقوبات والإفلات منها. وشملت المؤسسات التي استهدفتها هذه العقوبات بنك «بوست» الإيراني الذي أضيف إلى القائمة السوداء بصفته أحد المساهمين في ممارسات نشر أسلحة الدمار الشامل. وقالت وزارة المالية الأمريكية إن البنك يعمل بالنيابة عن مصرف «سبياه»، الذي فرضت عليه عقوبات عام ٢٠٠٧ لتأمين خدمات مالية لصناعة الصواريخ الإيرانية من خلال تعاونه مع مؤسسة «هونج كونج للإلكترونيات» التي لها علاقات بالأسلحة الكورية الشمالية. وقال جايتنر إنه بهذا يصل عدد البنوك الإيرانية التي أدرجت في قوائم الحظر إلى ١٦ بنكاً. وقال إنه أضيفت خمس شركات تتخذ واجهة لأنشطة إيران المالية، وأكثر من ١٩ اسماً ملاحياً تتخذها السفن الإيرانية غطاءً للإفلات من العقوبات. كما أدرجت الإدارة الأمريكية في قائمة العقوبات قيادة سلاح الجو والقيادة الصاروخية التابعتين لـ «الحرس





هل فشلت استراتيجية الولايات المتحدة في أفغانستان؟

يقول المحلل وخبير شؤون منطقة جنوب آسيا، ويليام جالستون، إن تأييد الرأي العام الأمريكي الحرب في أفغانستان في تراجع مستمر، وأفغانستان نفسها لا تزال أبعد ما تكون عن الاستقرار.. إذاً: هل هناك خلل وأوجه قصور رئيسية في استراتيجية الولايات المتحدة في أفغانستان؟

منفصلة مع «طالبان». وإذا صحّت التقارير التي تحدّثت عن مساعي كرزاي في هذا الجانب، فإن شعوره بالإحباط وخيبة الأمل لا بدّ من أن يكون قد تسبّب فيه حدثان: الأول هو حديث مسؤولين أمريكيين بارزين عن افتقاره إلى الشرعية. أما الحدث الثاني، فهو تصريح الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في ديسمبر الماضي بأن واشنطن تعتزم الشروع في خفض عدد قواتها في أفغانستان اعتباراً من يوليو ٢٠١١.

يقول جالستون إن الوقت قد حان كي تسأل الإدارة الأمريكية نفسها ثلاثة أسئلة صعبة وغاية في الأهمية:

ما مدى صحّة المعلومات التي وردت في التقرير الذي أعدته «كلية لندن للاقتصاد»، التابعة لـ «جامعة لندن»، قبل أكثر من أسبوع حول استمرار جهاز الاستخبارات الباكستانية في دعم حركة «طالبان»، وما هي الخطوات الواجب اتخاذها في حال صحّة ما جاء في التقرير؟

إذا ثبت فعلاً أن البدء في سحب القوات الأمريكية من أفغانستان اعتباراً من يوليو ٢٠١١ سيضعف ثقة الحكومة الأفغانية بواشنطن، لماذا لا تعيد الإدارة الأمريكية النظر في هذا الأمر؟

إذا أكدت إدارة أوباما عدم رغبتها في ذلك، أليس من الواجب في هذه الحالة أن تعيد واشنطن النظر في تحفّظاتها تجاه مساعي كرزاي وغالبية الأفغان في التفاوض مع حركة «طالبان»؟

الإجابة عن هذه الأسئلة قد تساعد واشنطن على إحداث تحوّل في الأوضاع الحالية في أفغانستان، وهي أوضاع يقول مراقبون إن التفسير الذي بات شائعاً لدلالاتها ومؤثراتها هو فشل استراتيجية الولايات المتحدة هناك.

مجرد طرح هذا السؤال، كما يقول جالستون، يعكس عدم الثقة بمدى فاعلية استراتيجية الولايات المتحدة لمواجهة التمرد واستعادة الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار في أفغانستان.

الجدل الدائر حول حملة قندهار مؤشّر آخر إلى خلل استراتيجية الولايات المتحدة في أفغانستان، كما يقول جالستون. فمنذ إعلان التحالف نيّته قيادة حملة عسكرية على قندهار، المعقل الرئيسي لحركة «طالبان»، لا يزال الخلاف محتدماً بين واشنطن وقيادة قوات التحالف من جهة والحكومة الأفغانية، بقيادة الرئيس حامد كرزاي، من جهة أخرى. وجاء في مقال جالستون، الذي نشرته مجلة «ذا نيو ريبابليك» الأمريكية، أن التحالف أصبح الآن متردداً تجاه تنفيذ الحملة العسكرية ضد «طالبان»، وقال أيضاً إن هذه الحملة العسكرية التي كان من المفترض انطلاقها صيف هذا العام قد تمّ إرجاؤها إلى سبتمبر. أما المبررات التي أعلنتها قيادة التحالف لتأجيل الحملة، فقد لخصها مسؤولون في فشل الحكومة الأفغانية في اختيار قوات الأمن الأفغانية وتدريبها، التي من المفترض أن تشارك في هذه الحملة. إلا أن الجنرال ستانلي ماكريستال، كبير القادة العسكريين في أفغانستان، كان قد صرّح في وقت سابق بأن المشكلة الرئيسية في حملة قندهار تكمن في «عدم وضوح مدى رغبة سكان مدينة قندهار والمناطق المحيطة في الحماية التي عرضتها عليهم قوات التحالف».

يقول جالستون أيضاً إن هناك أزمة ثقة بين الرئيس كرزاي وقوات التحالف. فالرئيس كرزاي لم يعد يثق بقدرة التحالف ولا بقدرة حكومته على إلحاق هزيمة عسكرية بحركة «طالبان»، وبات يسعى، تبعاً لذلك، إلى التوصل إلى صفقة



تحسن غير حقيقي في قيمة الدولار

يقف الدولار على مكاسب كبيرة في الوقت الجاري مقابل العملات الرئيسية الأخرى، مستفيداً من حالة الضعف التي بدت عليها هذه العملات، بالإضافة إلى عدد من الأسباب الأخرى، أكثر من كونها تعبيراً عن تحسن حقيقي في أداء الاقتصاد الأمريكي المثقل بالأعباء.

أجريكول». كما تزايدت المخاوف من انتقال عدوى أزمة الدين الحكومي إلى دول أخرى في «منطقة اليورو» مثل إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وبلجيكا وأيرلندا، وقد بلغ متوسط العجز المالي في مجمل «منطقة اليورو» نحو ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، وبلغ متوسط الدين الحكومي هناك نحو ٦,٨٥٪ من الناتج، وهذه العوامل كلها اجتمعت على اليورو لتفقدته المكانة والثقة العالميتين كمخزن للقيمة وبديل أول للدولار اللتين تمكن من اكتسابهما منذ إنطلاقه منذ نحو ١٠ سنوات. كما يعيش الاقتصاد الياباني ظروفاً مماثلة، وقد تكون أشد سوءاً مقارنةً باقتصاد «منطقة اليورو»، حيث إنه يعاني تضخماً في حجم الدين الحكومي الذي يبلغ نحو ٢٠٠٪ من الناتج المحلي للبلاد في الوقت الحالي، كما يعاني ضغوطاً انكماشية ومشاكل هيكلية وتراجعاً كبيراً في الصادرات قد تكون معوقاً كبيراً يعوقه عن الاضطلاع بمسؤولياته للوفاء بأعباء الدين المتضخمة، وهو ما تسبب بضعف الين الياباني وفقدانه مكانته كمخزن للقيمة وبديل ثانٍ للدولار. وعلى الجانب الآخر، فإن الاقتصاد الأمريكي لا يقف بعيداً عن اقتصاد «منطقة اليورو» والاقتصاد الياباني في مؤشراتته المالية، حيث إنه يعاني حالياً عجزاً مالياً يبلغ نحو ٤,١ تريليون دولار، بما يمثل نحو ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، ويبلغ دينه الحكومي نحو ١٢,٤ تريليون دولار ليسانوي نحو ٩٠٪ من الناتج.

وتوحي هذه المعطيات بأن التحسن الحالي في قيمة الدولار ليس إلا عملية حسابية ناتجة عن زيادة الطلب عليه كمخزن مؤقت للقيمة بدلاً من اليورو والين الياباني بالتحديد اللذين تعالت نبرة التشاؤم وفقدان الثقة العالمية تجاههما، هذا بالإضافة إلى أن اندلاع الأزمة المالية العالمية وانتشارها السريع لم يمهلا العالم لإيجاد بديل له.

صعد مؤشر الدولار (المحتسب كمتوسط مرجح لقيمة الدولار أمام كل من اليورو والين والجنيه الإسترليني والدولار الكندي والكرونه السويدية والفرنك السويسري) بنحو ١٢٪ منذ بداية العام الجاري، ليسجل أعلى مستوى له منذ أكثر من ١٤ شهراً. وقد يكون من المنطقي في الوقت الجاري التساؤل عن حقيقة هذا الصعود، وإذا ما كان ناتجاً عن أسباب حقيقية، وبالتالي قابلاً للاستمرار، أو أنه تحسن صوري نتيجة عوامل غير حقيقية وغير قابلة للاستمرار.

وقد يكون الخيار الثاني هو الأقرب إلى الحقيقة، فبالبحث في الأسباب التي دفعت الدولار إلى موقعه الحالي يتضح أنه ناتج عن ضعف العملات الرئيسية الأخرى، خاصة اليورو والين الياباني، أكثر من كونه انعكاساً لتحسن حقيقي في أداء الاقتصاد الأمريكي.

فقد تدهورت قيمة اليورو بنحو ٢٠٪ منذ بداية أزمة العجز المالي والديون الحكومية في اليونان، التي سجل عجزها المالي نحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ دينها الحكومي ٩,١١٢٪ في عام ٢٠٠٩ وفقاً لبيانات «المفوضية الأوروبية»، ويتوقع أن يرتفع الدين الحكومي هناك إلى ١٣٥,٥٪ في عام ٢٠١١، ومن ثم إلى أكثر من ١٨٠٪ من الناتج بحلول عام ٢٠٢٠ وفقاً لـ «مصرف كريدي



فك ارتباط اليوان بالدولار قد لا يكون كافياً

يبدو أن إعلان الصين فك ارتباط عملتها بالدولار لن ينطوي على تغيير جوهري في سياسة سعر الصرف لديها، ولن يؤدي بالضرورة إلى رفع قيمة اليوان أمام الدولار، وقد لا يكون كافياً لتحقيق أهداف شركائها التجاريين.

بالدولار غير المستقر، خاصة أن هذا القرار يعدّ استباقاً لأي انهيارات مستقبلية للدولار، خاصة أن التحسّن الحالي له لا يعود إلى أسباب حقيقية بقدر ما هو انعكاس لضعف العملات الأخرى.

* يبدو أن الإجراء الأخير ليس إلا خطوة ضمن سياسة شاملة للصرف يتم التّأصيل لها منذ سنوات، وهو ما يبدو واضحاً في الإجراءات التي تطبقها السلطات النقدية الصينية منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن كالتوسع في شراء الذهب، ما أدى إلى مضاعفة مخزون الذهب لديها، وتخطيه حاجز الـ (١٠٠٠) طن خلال عام ٢٠٠٩، في ما يبدو أنه توجه نحو تنويع الاحتياطي النقدي، والتخلي التدريجي عن النهج الذي يعتمد على الدولار كمكون رئيسي للاحتياطي. وفي الأحوال كلّها، فإن سياسة الصرف الصينية الجديدة لن

تنطوي على تغييرات مفاجئة أو كبيرة في قيمة اليوان، وسيبقى سعر صرف اليوان في نطاق تحكّم السلطات النقدية، ويبدو أن الصين لا تنوي إحداث خلل مفاجئ في النمو لديها، المعتمد بشكل كبير على التصدير. وإن كان النظام الجديد سيؤثر في قيمة الصادرات، فإن هذا التأثير سيكون هامشياً إلى حدّ كبير. وفي النهاية يجب الإشارة إلى أن تحرير اليوان قد يدفعه إلى التغيير في الاتجاه المعاكس لرغبة الشركاء التجاريين، فحركته ستكون محكومة بتكوين سلة العملات التي سيتم ربطه بها بدلاً من الدولار، وكذلك على سنة الأساس المعتمدة في تلك السلة، كما تظل حركته محكومة بحجم الطلب عليه مقارنة بالطلب على الدولار والعملات الأخرى، وقد يكون انخفاض قيمته مقابل الدولار هو النتيجة المنطقية عندما يرتفع الطلب على الدولار بشكل أكبر في حال تعرض اليورو لمزيد من التدهور بسبب الأزمة المالية في «منطقة اليورو».

في ما يبدو أنه مسعى إلى التخفيف من حدة الضغوط الدولية المطالبة برفع قيمة عملتها أعلنت الصين، مؤخراً، فكّ ارتباط «اليوان» بالدولار، وبالرغم من أن الإعلان الصيني يأتي في الظاهر استجابة لضغوط شركائها التجاريين لتحقيق التوازن الاقتصادي العالمي، فليس من المتصور أن ينطوي القرار الصيني على تغييرات جوهرية في سياسة سعر الصرف لديها، وقد لا يعني أكثر من العودة إلى النظام الذي كان معتمداً لديها قبل ربط اليوان بالدولار منذ نحو عامين، ليسمح لليوان بالتحرك بشكل هامشي أمام الدولار، ويعطي وزناً لتغيرات الدولار نفسه أمام العملات الأخرى.

وقد لا يكون الإجراء الأخير كفيلاً بتحقيق أهداف الشركاء التجاريين للصين، وذلك لاعتبارات عدّة أهمها: * أكدت السلطات النقدية الصينية أنه سيتم تطبيق نظام الصرف الجديد بشكل تدريجي، وليس دفعة واحدة للمحافظة على استقرار سعر الصرف، وأشارت إلى أن النظام الجديد لن ينطوي بأي حال من الأحوال على رفع كبير في قيمة اليوان، نظراً إلى أن القيمة الحالية لليوان (من وجهة نظرها) ليست منخفضة كثيراً عن قيمته العادلة.

* في الوقت الذي يريد فيه الشركاء التجاريون من الصين رفع قيمة اليوان بنحو ٢٠٪ على الأقل، فإن النظام المعلن مؤخراً لن يسمح لليوان بالتحرك بأكثر من ٥٪ صعوداً وهبوطاً، وهو ما لن يكون له تأثير كبير في جوهر القضية، ولن يكون كافياً لتحقيق أهداف الشركاء التجاريين، إلا إذا أتبعَت هذه الخطوة بخطوات مماثلة في المستقبل.

* يمثل فكّ ارتباط اليوان بالدولار قراراً صائباً للصين، حيث إنه سيجنّب عملتها الآثار السلبية الناتجة عن ارتباطها





«تحليل»: عملية مقر «الأمن السياسي» في عدن تكشف عن ضعف قوات الأمن وتطور قدرات «القاعدة في جزيرة العرب»

جاء في تقرير لصحيفة «الإنديبندنت» البريطانية أن هجوم تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» على مقر «الأمن السياسي» في مدينة عدن، صباح السبت الماضي، سلط الضوء مجدداً على ضعف قدرات مكافحة الإرهاب لدى السلطات اليمنية، وأكد في الوقت نفسه قدرات «القاعدة» على تنفيذ عمليات أكثر جرأة وتعقيداً.

قوات الأمن الوصول إليها. وطبقاً لتصريحات مسؤولين يمينيين، فإن منطقة مأرب، شرق العاصمة صنعاء، تُعد الآن قاعدة رئيسية للمسلحين، فضلاً عن مناطق قريبة من عدن، مثل «شبو» و«أبين»، ذات الطبيعة الجبلية الوعرة. وكانت منطقة مأرب قد شهدت خلال الأسابيع السابقة اشتباكات بين عناصر «القاعدة» وقوات حكومية أسفرت عن مقتل ضابط في قوات الأمن برتبة عقيد في وقت سابق من الشهر الجاري، كما أضرم مسلحون النار في خط أنابيب لنقل النفط رداً على دهم قوات تابعة للجيش اليمني مقر زعيم قبلي متهم بإيواء عناصر تابعة لتنظيم «القاعدة». وتقول تقارير إن تنظيم «القاعدة» لا يواجه صعوبة في كسب تأييد السكان في بعض المناطق، بسبب انتشار الفقر ومشكلة البطالة، التي تقدر نسبتها في اليمن بنحو ٤٠٪. يُضاف إلى ذلك أن البلاد لا تزال تعاني النتائج السلبية لعودة نحو ٨٥٠ ألف يمني طردوا من السعودية والكويت بسبب اتهامهم بتأييد الغزو العراقي للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠. كما أن عائدات النفط تشهد تراجعاً مستمراً. ويواجه اليمن مشكلة في نقص المياه أيضاً.

بالإضافة إلى ترمد «القاعدة» تواجه الحكومة اليمنية نشاط الانفصاليين في الجنوب، الذي وصفه مستشار الرئيس اليمني، وزير الخارجية السابق، عبدالكريم الإرياني، بأنه أكثر خطورة من حملة العنف التي يشنها تنظيم «القاعدة» على السلطة، كما أن الحكومة تحاول في الوقت نفسه احتواء ترمد «الحوثيين» في الشمال. لذا، فإن الولايات المتحدة والدول الأوروبية تنظر إلى مشكلات اليمن كمشكلات أمنية في الدرجة الأولى.

جاء في تقرير «الإنديبندنت» أن الهجوم، الذي استهدف مقر «الأمن السياسي» في مدينة عدن، قد كشف عن ضعف قدرات قوات الأمن حتى داخل هذا المقر الأمني، الذي من المفترض أن يكون خاضعاً لحراسة مشددة. تناول التقرير كذلك تطور قدرات تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» في مجال العمليات والتخطيط والحركة، وأشار في هذا السياق إلى أن المهاجمين اقتحموا مقر «الأمن السياسي» في مدينة عدن، وحرروا عدداً من المعتقلين فيه خلال معركة استمرت نحو نصف ساعة فر بعدها عدد من الحراس الذين كانوا في المبنى.

ويقول محللون إن هجوم «القاعدة» اتسم بالجرأة، إذ استهدف مؤسسة أمنية حكومية معنية بالأمن السياسي. واعترف وزير يمني بأن الهجوم استهدف مكاناً لم يكن من المتوقع أصلاً أن يكون مستهدفاً، كما أقر كذلك بأن ما حدث يُعدّ تصعيداً خطراً من جانب «القاعدة». ويعتقد مراقبون أن الهجوم قد جرى التخطيط له على نحو يعكس تطوراً واضحاً في الجانب التكتيكي. فقد وصل المهاجمون إلى مقر «الأمن السياسي» صباحاً، وهم يرتدون زياً رسمياً، وأوقفوا سياراتهم بالقرب من فندق على مقربة منه.

كما أشار تقرير «الإنديبندنت» إلى أن الأوضاع الحالية في اليمن باتت عاملاً مساعداً لتنظيم «القاعدة» في تصعيد حملته ضد السلطات. وتحديث التقرير في هذا الجانب حول الطبيعة الجبلية الوعرة، ومحدودية سلطة الحكومة في عدد من المناطق، وانتشار الفقر، وسهولة الحصول على السلاح. كما اعترف مسؤولون يمنيون بأن هناك زعماء قبائل يساعدون على إخفاء عناصر «القاعدة» في مناطق يصعب أصلاً على





هجوم غير مسبوق لتنظيم «جندالله»

في خطوة غير مسبوقة وجريئة تمكن أفراد من تنظيم «جندالله» الباكستاني الموالي لتنظيم «القاعدة» من تحرير أربعة من رفاقهم، الذين كانوا معتقلين في السجون الباكستانية بعد أن وجهت إليهم تهمة ارتكاب أعمال قتل في حق الشيعة في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ ونهاية يناير ٢٠١٠. وهاجم مسلحون من تنظيم «جندالله» يوم السبت الماضي مقر محاكمة رفاقهم، وتمكنوا من قتل رجلي أمن وتحرير رفاقهم، والفرار من مسرح العملية. وبحسب تقرير صادر عن خدمة «ميديا لينك» الباكستانية، فإن من بين المفرج عنهم أمير «جندالله» في مدينة كراتشي، وهو ما سيثير فعلاً الكثير من التساؤلات حول فاعلية الأمن الباكستاني، وكذلك حول إمكانية وجود مؤامرة لترك المتهمين يفرون ويعيدون تنظيم صفوفهم وتعكير الأجواء. ويقول المراقبون إن الأمر كان في متناول الحكومة، وإن العادة جرت على أن تكون هناك حراسة وحماية غير عادية على أشخاص خطرين بهذا الحجم، بحيث يصعب حتى التفكير في إطلاق سراحهم، لكن الأمر هنا اختلف بعد أن رافق المتهمين من «جندالله» اثنان من رجال الشرطة تركوهم أمام أحد مساجد المحكمة ليفاجأ بوابل من نيران الأسلحة، وتمكن المتهمون من مغادرة المنطقة دون أن يصيبهم مكروه. وراح بعض المراقبين إلى القول إن العملية مدبرة، وإن هناك اختراقاً أمنياً، ومساعدة من داخل الشرطة لتسهيل عملية الفرار نكائية في الحكومة في ما يبدو، ومحاولة لإحراجها مع الرأي العام ومع المجتمع الدولي، ولإظهارها بمظهر الدولة غير القادرة على توفير الإجراءات المناسبة في مثل هذه الحالات أو الظروف. وكانت جهات أخرى قد ذهبت إلى القول إن الحادث تزامن مع حادث يشبهه كثيراً، وهو الهجوم على مقر للمخابرات اليمنية في عدن وإطلاق سراح عدد من قيادات «القاعدة»، ثم الفرار بعد قتلهم عدداً من أفراد الأمن. وكانت «القاعدة» خطّطت في وقت واحد لشن هذه الهجمات المتشابهة في الهدف.

أمريكا لباكستان: لا بديل لإلغاء صفقة الغاز مع إيران

ذكرت تقارير إعلامية باكستانية أن أمريكا قد تعيد النظر في مساعداتها لباكستان، وقد تفرض حتى عقوبات عليها إن هي رفضت الانضمام إلى المجتمع الدولي من أجل تنفيذ العقوبات الدولية ضد إيران. وذكر تقرير صادر عن خدمة «ميديا لينك» أن هذا المستوى كان ملخّص اللقاء الذي جمع بين المبعوث الأمريكي إلى باكستان، ريتشارد هولبروك، والقيادة الباكستانية يتقدمها رئيس الحكومة ووزير الخارجية وغيرهما. ونسب التقرير إلى مصادر باكستانية مطلعة قولها إن تصريحات المسؤول الأمريكي للصحفيين كانت غير ما دار بينه وبين الباكستانيين؛ حيث أبلغهم صراحة موقف أمريكا من إيران، وأن على إسلام آباد البحث عن مخرج آخر لصفقتها مع إيران حول الغاز الطبيعي. وذكرت المصادر أن الأمريكيين أفهموا باكستان أن عليها العمل مع المجتمع الدولي، وعدم الخروج عن الشرعية الدولية من خلال العمل على إنجاح العقوبات الدولية على إيران، وتنفيذ ما جاء في قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وترى أمريكا أن مواصلة إسلام آباد إتمام اتفقيتها مع طهران حول أنبوب الغاز وإتمامه هي محاولة لكسر الحصار المضروب على إيران، ومحاولة لإفشاله، وهو أمر لن تقبله أمريكا، وستنظر إليه كمحاولة لضرب مصالحها واستقرار العالم بأسره. وحسب المصادر، فإن الأمريكيين قد أفهموا إسلام آباد أن عليها «ألا تزيد الطين بلة»، وألا تضاعف من مشكلاتها مع واشنطن، إذ إن هناك ما يكفي من الخلافات بين البلدين التي لم تحل بعد ليضاف إليها قضية إيران ومشكلاتها. ويقول المراقبون إن زيارة هولبروك لإسلام آباد كانت مقررة قبل هذا الوقت، لكن الإدارة الأمريكية أخرتها إلى هذا التاريخ لمعرفة ما سيتم التوصل إليه بين الباكستانيين والإيرانيين حول مشروع أنبوب الغاز، وإنه بعد إعلان إتمام الصفقة قررت أمريكا إيفاد مبعوثها الخاص لإفهام الباكستانيين أن عليهم الاختيار بين أمريكا وإيران والمساعدات الأمريكية.



«واشنطن تايمز»: التطورات تخدم مصالح «حماس»

ترحيب أمريكي بخطوة إسرائيل تجاه غزة

كتب جويل موراوي مقالاً نشرته صحيفة «واشنطن تايمز» تحت عنوان «عودة حماس»، رأى فيه أن حركة «حماس» عادت إلى الظهور مرة أخرى على مسرح الأحداث في أعقاب الغارة الإسرائيلية التي استهدفت إحدى سفن المعونة قبالة سواحل قطاع غزة المحاصر. تلك الأزمة التي أسفرت عن تداعيات دبلوماسية لإسرائيل، وارتفع صوت المجتمع الدولي مطالباً بإنهاء أزمة غزة. حيث يرى الكاتب أنها ليست (أزمة إنسانية في المقام الأول، بقدر ما هي أزمة سياسية واقتصادية، كانت تخنق «حماس» طوال العام الماضي). ومن جانبه دعا الرئيس أوباما خلال الأسبوع الماضي إلى الحد من الحصار المفروض على غزة، وحظر دخول الأسلحة فقط. ويرى الكاتب أن هذا هو ما تريده «حماس» لتعود إلى الظهور على مسرح الأحداث أقوى مما كانت عليه عندما فازت بانتخابات عام ٢٠٠٦. ويدعي الكاتب أن الحصار الذي ضربته إسرائيل على قطاع غزة لم يكن يهدف إلا إلى الحد من تسليح «حماس»، ووقف وصول الأسلحة إليها. كما يرى أن معظم زعماء العالم لم يتمكنوا من إدراك أن الحصار يؤتي ثماره بالفعل. ويعلل الكاتب ما يدعيه بالإشارة إلى أن الوهن كان قد أصاب حكومة «حماس»، وأن معظم سكان غزة تحولوا ضد «حماس». ويستشهد بما ذكرته في مارس الماضي وكالة «أسوشيتد برس» للأنباء من أن (حكومة «حماس» عاجزة عن دفع رواتب ما يزيد على نصف العاملين لديها. كما حدث ذلك خلال الشهر التالي، على الرغم من الضرائب الجديدة التي فرضتها «حماس» على كل شيء من السجائر إلى الوقود). وينقل الكاتب ما قاله نائب وزير المالية، إسماعيل محفوظ «إننا نواجه صعوبات في إدخال الأموال إلى قطاع غزة بسبب الحصار». ويشير الكاتب في النهاية إلى أن كسر حصار غزة سيؤدي إلى انتعاش اقتصادي في القطاع؛ ومن ثم سيزداد نشاط «حماس».

رحبت الولايات المتحدة بقرار إسرائيل بشأن تخفيف الحصار الذي تفرضه على قطاع غزة منذ ثلاث سنوات. ووصف الناطق باسم البيت الأبيض، روبرت جيبس، قرار إسرائيل بأنه يعد «خطوة في الطريق الصحيح». وقال إن الولايات المتحدة سوف تواصل تنسيق الجهود مع إسرائيل في هذا الملف. كما أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، مارك تونر، أن «واشنطن ترحب بالمبادئ العامة التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية لتخفيف الحصار على قطاع غزة». وقال «إن هذه المبادئ تعكس نوع التغييرات التي ناقشناها مع الأصدقاء الإسرائيليين». مشيراً إلى أن المبعوث الأمريكي الخاص لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، جورج ميتشل، الموجود حالياً في المنطقة، سيتابع العمل بشأن هذه القضية خلال الأيام المقبلة. مشيراً إلى أن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أوضح أن الوضع في قطاع غزة لا يمكن أن يبقى على ما هو عليه، وأن الحكومة الأمريكية تأمل أن يتحسن الوضع في غزة بعد بلورة الخطة الإسرائيلية وتطبيقها. وكان مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ذكر في بيان مقتضب، يوم الخميس الماضي، أنه سيتم تخفيف النظام الذي يسمح بموجبه بعبور البضائع المدنية إلى داخل القطاع، وهو قرار صادق عليه المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر. كما لقي القرار الإسرائيلي ترحيب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، جون كيري، الذي قال في بيان بهذا الشأن يوم الخميس الماضي «إنني أحيي الإعلان الذي أصدره مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، لتخفيف القيود على المواد الإنسانية، والخاصة بإعادة البناء التي ترسل إلى غزة». وأضاف أنه (بينما تملك إسرائيل الحق كله في ضمان أن ما يرسل إلى غزة لا يعزز القدرات العسكرية لـ «حماس»، فإنني مقتنع منذ زيارتي لغزة في فبراير ٢٠٠٩ بأن الحصار الحالي غير مستدام).



تل أبيب

بسبب الصمت على سياسات إسرائيل ضد القطاع
«هآرتس»: العالم أجمع يتحمل مسؤولية حصار غزة

ذكرت صحيفة «هآرتس» في مقال بقلم تسفي بارئيل أن الجميع يطالبون بتحقيق دولي حول أحداث «قافلة غزة»، ولكن ما ينبغي لهؤلاء إدراكه أن التحقيق الذي يطالبون به يجب أن يشمل التحقيق في موضوع آخر هو: فحص كيف نجحت إسرائيل في تسويق سياستها الهدامة لدول العالم؟ وكيف وافق أولئك على حبس مليون ونصف المليون إنسان؟ وما المعنى لحقيقة أن عضواً في الأمم المتحدة يقرر اتخاذ خطوة كهذه (حصار غزة)؟ ويمضي الكاتب قائلاً: يريدون تحقيقاً دولياً يفحص «أحداث الأسطول»؟ فليتفضلوا. شريطة أن يكون هذا دولياً حقاً، تحقيقاً يدعو إلى شهادة الأمانة العامة للأمم المتحدة على مدار أجيالهم، ورؤساء الولايات المتحدة، وزعماء أوروبا، ورؤساء تركيا في الماضي وفي الحاضر، وكل من أدار وجهه عندما عرف ما يحدث في غزة، وافق على سياسة الإغلاق حتى الأسطول، ترك النزاع الإسرائيلي-فلسطيني ليدار بهدوء، أو ألا يدار على الإطلاق، وتعامل مع غزة كمشكلة إنسانية وليست سياسية. صحيح، إسرائيل هي التي فرضت حصاراً على غزة، وحبست مليوناً ونصف المليون مواطن في السجن الذي أُلقت إليه بالغذاء والأدوية حسب قوائم مرتبة وفقاً لعدد السعرات الحرارية اللازمة لكل إنسان. الجميع، رئيس وزراء تركيا ورئيسها، اللذان حتى حملة «الرصاصة المصهورة» لم يطلقا حقاً صوتيهما، رئيسان أمريكيان، أمينان عامان للأمم المتحدة، ورؤساء حكومات أوروبية، رأوا وسمعوا وسكتوا. بمعنى، تحدثوا دون نهاية، بادروا إلى قرارات، حاولوا التوسط، ولكن في نهاية المطاف رفعوا أيديهم؛ إذ في الإجمال يدور الحديث عن موضوع إسرائيلي-فلسطيني داخلي. داخلي، لا يهدد حقاً السلام العالمي. مليون ونصف المليون فلسطيني محبسون؟ فجأة يتبين كذلك أنه عندما تنجح غزة في إحداث أزمة دولية يمكن التخفيف من شروط الحصار.

والشرق

فريدمان: أوروبا مسؤولة عن تحول تركيا باتجاه التشدد

كتب توماس فريدمان مقالاً نشرته صحيفته «نيويورك تايمز» تحت عنوان «خطاب من إسطنبول»، استهله بإبداء إعجاب به بتركيا وحضارتها وحدثاتها وقدرتها على أن تستغل وجودها بين أوروبا والشرق الأوسط في أن تحافظ على علاقات جيدة مع العرب والإسرائيليين والغرب، بينما تظل دولة علمانية ديمقراطية إسلامية حديثة. ويوضح الكاتب أنه كان من مؤيدي النموذج التركي كنعقوض لنموذج ابن لادن، ولا سيما أن تركيا كانت تسعى حتى وقت قريب إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولكن ما يدهش الكاتب اليوم هو أن حكومة تركيا الإسلامية تراجعت عن فكرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفضلت عليه الانضمام إلى جبهة «حماس» و«حزب الله» وإيران ضد إسرائيل. ثم يوضح الكاتب أنه ربما كان يببالغ في رد فعله، ولكن حكومة رجب طيب أردوغان تعرضت لمواقف عدة أبعثت تركيا عن دورها المتوازن بين الشرق والغرب، برغم أهميته في الحفاظ على استقرار المنطقة. ثم يشير الكاتب إلى مواقع الفراغ التي واجهتها تركيا، التي قد تتسبب بتدهور الأوضاع إذا ما ملئت بأسلوب خطأ. ونقطة الفراغ الأولى هي الاتحاد الأوروبي؛ فبعد سنوات من مطالبة تركيا بالإصلاح والاهتمام بحقوق الإنسان كشرط للانضمام إليه، وبعد تنفيذ الحكومة التركية كل ما طُلب منها، فوجئت بأن الاتحاد ينظر إليها كدولة مسلمة لا يحق لها الانضمام إلى الاتحاد المسيحي. ومن ثم كان رفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا سبباً بدفعها إلى الاتجاه نحو إيران والعالم العربي. أما نقطة الفراغ الثانية، فكانت نقص القيادات العربية، وهو ما أوحى إلى رئيس الوزراء التركي، أردوغان، باتخاذ موقف متشدد نحو الحصار الإسرائيلي على غزة، ودعم أسطول المساعدات التركي الذي يهدف إلى اختراق الحظر، وبذلك يزداد النفوذ التركي في الشارع العربي. وكان أردوغان محقاً في تخمينه، إذ أصبح أكثر القادة شعبية في العالم العربي.



الكويت: سعر البترول يتراوح بين (٧٠) و(٨٠) دولاراً هذا العام

توقع سامي الرشيد، الرئيس التنفيذي لشركة «بتروال الكويت»، أول من أمس، أن يتراوح سعر البترول بين ٧٠ و ٨٠ دولاراً في الفترة المتبقية من العام. واستقر سعر الخام الأمريكي فوق ٧٧ دولاراً يوم الجمعة الماضي، وجرى تداوله فوق ٧٠ دولاراً معظم فترات العام بفضل التفاؤل بشأن إسهام الاقتصاد العالمي في انتعاش الطلب على البترول، الذي شهد انكماشاً خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وخفضت الكويت إنتاجها من الخام مع بقية الدول الأعضاء في «أوبك» منذ أواخر عام ٢٠٠٨ حين أقرت «أوبك» تخفيضات قياسية للإنتاج لمواجهة التراجع السريع للطلب. ونقلت صحيفة «السياسة» الكويتية عن الرشيد قوله إن نطاقاً سعرياً بين ٧٠ و ٨٠ دولاراً عادل لكل من المستهلك والمنتج.



أول شركة إيرانية تفتح مكتباً لها في كوبا

ذكرت صحيفة كويبية أن الشركة الإيرانية «تاد.كو» المتخصصة في أنظمة الري فتحت مكتباً لها في كوبا في مؤشر جديد إلى التقارب بين البلدين الخصمين للولايات المتحدة. وقالت صحيفة «أوبتيونس» إن الشركة الإيرانية تقوم بنشاطات في كوبا منذ سبعة أعوام، وباعت أكثر من ٣٠٠٠ منظومة للري. وأكد مصطفى علائي، السفير الإيراني، في حفل الافتتاح أن «فتح المكتب ليس الهدف، بل هو مجرد خطوة جديدة على طريق تحسّن العلاقات بين إيران وكوبا». وتعدّ «تاد.كو» أول شركة إيرانية تفتح مكتباً لها في الجزيرة الشيوعية. وتشهد العلاقات بين إيران وكوبا تقارباً، حيث شكّل البلدان السنة الماضية شركة مشتركة لإنتاج الثلجات والأجهزة المنزلية للسوق الكويبية. واتفقت الدولتان على تصدير قطع للسكك الحديد من إيران إلى كوبا، كما منحت إيران كوبا قرضاً بقيمة ٦٨٠ مليون دولار في إطار هذا العقد. جدير بالذكر أن قيمة المبادلات بين البلدين ارتفعت من ٢٢ مليون دولار عام ٢٠٠٧ إلى ٤٦ مليوناً عام ٢٠٠٨، لكنها تراجعت من جديد بسبب «الأزمة الاقتصادية» إلى ٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٩.



تقرير: إيران تستورد (١٨) مليون لتر من البنزين يومياً

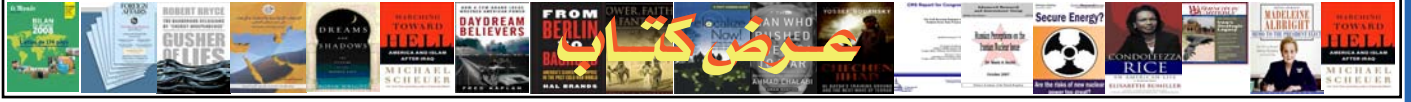
قال مسؤول إيراني رفيع، أول من أمس، إن إيران تستورد ١٨ مليون لتر من البنزين في المتوسط يومياً، ولا تواجه حتى الآن أي قيود على ذلك. وأدى تهديد الولايات المتحدة بعقوبات على الموردين إلى إيران إلى خفض عدد الشركات التي تبيع البنزين لطهران (عضو منظمة «أوبك»)، التي تفتقر إلى الطاقة التكريرية الكافية، وتضطر إلى استيراد ما يصل إلى ٤٠٪ من احتياجاتها الاستهلاكية من الوقود. لكن مسؤولين إيرانيين قالوا إن البلاد لا تواجه أي مشكلات في شراء احتياجاتها من البنزين، وإنها ستحقق الاكتفاء الذاتي خلال السنوات القليلة المقبلة مع استكمال بناء مصافي تكرير، واتخاذ إجراءات لخفض الاستهلاك أيضاً. ونقلت «وكالة أنباء مهر» عن فريد أميري، رئيس «الشركة الوطنية الإيرانية لتوزيع منتجات النفط»، قوله «لا توجد قيود على واردات البنزين حتى الآن، وقد بلغ متوسط الواردات اليومية من البنزين ١٨ مليون لتر في الأشهر الثلاثة الأخيرة». وقال الموقع الإلكتروني لوزارة النفط الإيرانية إن متوسط استهلاك البنزين بلغ ٦٠ مليون لتر يومياً الأسبوع الماضي.

رصدتها «بريتيش بتروليوم» البريطانية

٥٠ مليار دولار لمواجهة كارثة خليج المكسيك

أفادت صحف بريطانية، أول من أمس، بأن شركة «بريتيش بتروليوم» (بي بي) ستجمع ٥٠ مليار دولار (٤٠,٤ مليار يورو) لتمويل تكاليف تنظيف بقعة النفط في خليج المكسيك، وستلاحق على الأرجح شريكها في استغلال الحقل شركة «أناداركو» الأمريكية. وتعتقد صحيفة «صنداي تلبيجراف» أنها تعرف أن «بي.بي» ستلاحق على الأرجح مجموعة «أناداركو» الأمريكية النفطية، شريكها في ملكية رخصة استغلال الحقل الذي انفجرت فيه منصة «بي.بي» في إبريل الماضي، التي اتهمت الجمعية الماضي «بي.بي» بأنها تصرفت «من دون حذر». وصرح مسؤول كبير في «بي.بي» لم تكشف الصحيفة عن هويته، بأن «أناداركو» «تتهرب من مسؤولياتها». وقد طلبت «بريتيش بتروليوم» عبثاً من «أناداركو» دفع حصتها من النفقات لاحتواء البقعة النفطية. من جهة أخرى، أفادت «صنداي تايمز» بأن «بي.بي» ستبدأ اعتباراً من الأسبوع المقبل بيع سندات بقيمة ١٠ مليارات دولار، وستطلب من المصارف قرضاً بنحو ٢٠ مليار دولار. وستجمع ٢٠ مليار دولار أخرى خلال السنتين المقبلتين بفضل بيع بعض أصولها، كما أضافت الصحيفة التي لم تكشف عن مصادرها. وأكدت صحيفتا «إندبندنت» و«أون صنداي» أن «بريتيش بتروليوم» ستبيع أصولها في بحر الشمال في إطار خطة تهدف إلى خفض التكاليف بواقع ١٤ مليار دولار في غضون ستة أشهر.





حرب بلا نهاية

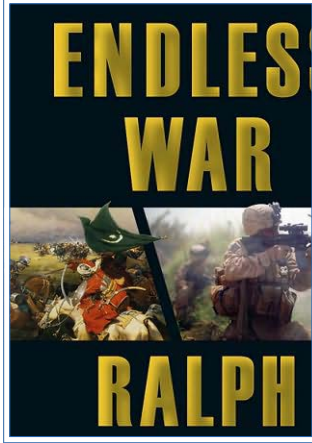
تأليف: رالف بيترز

أسيادهم الإقطاعيين، ويحاربون في وحدات بسيطة، أو بكل بساطة يقاتلون وجهاً لوجه. وبالعودة السريعة إلى الحاضر في العراق وأفغانستان حيث توجد أمريكا ودول التحالف كقوة موحدة وعسكرية هائلة، فإن «المتطرفين الإسلاميين» يعملون كعصابات غير منظمة، فيهاجمون بعضهم بعضاً، كما يهاجمون القوات الأمريكية وحلفاءها. ويصرّ بيترز في ختام كتابه، وعلى عكس ما يعتقد الزعماء الغربيون،

على أن الحرب على الإرهاب هي «حرب على الدين» على الأقل بالنسبة إلى «المجاهدين الإسلاميين». وللاستفادة من الماضي يويّج بيترز الزعماء الغربيين على ستين عاماً من المحادثات العقلانية. وبالتحليل الشامل يرى أن الحرب على الإرهاب ليست إلا محاولة انفعالية، وأن الاستراتيجية الفعّالة لتحقيق النصر هي إدراك السياسيين والزعماء العسكريين الدوافع الذاتية والتاريخية التي تقود طبيعة الصراع بين الشرق والغرب.

لمحة عن المؤلف

يعدّ رالف بيترز واحداً من أبرز الخبراء الاستراتيجيين في العالم، وذلك من خلال آخر منشوراته الذي يتعيّن قراءته، ويقدم فيه أحدث ما نشره من مقالات في الصحف وأفضله، حول أهم الموضوعات الحيوية الحالية التي تتعلق بمناطق النزاع حول العالم. والمؤلف هو ضابط استخبارات أمريكي سابق متقاعد اكتسب خبرة عسكرية وسياسية واستخباراتية كبيرة من خلال تجوله حول العالم، وزيارته أكثر من سبعين بلداً، منها العراق والحدود الأفغانية-الباكستانية التي تشهد اضطراباً دائماً. ألف بيترز أكثر من ٢٥ كتاباً لاقت قبولاً كبيراً، إلى جانب المقالات في الصحف والمجلات. وهو يظهر بشكل مستمر على الهواء مباشرة في وسائل الإعلام الغربية كافة كمحلل استراتيجي وخبير في الشؤون العسكرية والأمنية.



وضع الكاتب والمحرّر الصحفي رالف بيترز في كتابه «حرب بلا نهاية»، مؤلف كتاب «النضال من أجل المستقبل»، النزاع المعاصر بين الإسلام والغرب ضمن مفهوم أربعة عشر قرناً مضت من الحروب، بدءاً من الفتوحات الإسلامية، وانتهاءً بالحروب الصليبية، طارحاً قضية واضحة يُلزم فيها الولايات المتحدة إعادة التفكير في الطريقة التي تتعامل بها مع العالمين العربي والإسلامي. ويستعرض لنا بيترز في كتابه

«حرب بلا نهاية» فهمه الصورة الحالية بأبعادها كافة، ويرى أساس الصراع المبطن بين المجاهدين الإسلاميين والغرب، الذي بدأ وما زال مستمراً منذ أربعة عشر قرناً مضت. فالكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات والدراسات انتقاها الكاتب بعناية. كما يقدم إلينا كتاباً قيماً حول النزاع المحدّد في القرن الحادي والعشرين. ويطلب الكاتب في مقدّمة الكتاب، التي تحمل عنوان «التاريخ والهستيريا»، بقراءة التاريخ وفهمه، لتفسير العديد من النظريات حول التنبؤ بصدام الأديان، وصراع الحضارات. ويشدد على أن قصص التاريخ تعيد تكرار نفسها على شكل حروب «أيديولوجية»، وليست عسكرية، بين الشرق والغرب. ويرى النقاد أن أهمية هذه المقدّمة وحدها تساوي أهمية الكتاب بأكمله. ويعرف الكاتب بأسلوبه الواقعي والاستفزازي وانتقاده بقسوة بمبدأ «قل الحقيقة كما هي»، لكنه لم يفرض أسلوبه أبداً بالقوة، أو بطريقة إيحائية.

ويذكر المؤلف رالف بيترز بالتفصيل ما يصفه بـ«تاريخ الصراع العسكري بين الشرق والغرب»، مشيراً إلى أنه في القرن السابع عندما انتشرت الجيوش الإسلامية بسرعة خارج أراضي شبه الجزيرة العربية لم تكن الجيوش الأوروبية مهيأة لصدّها آنذاك في العصور المظلمة. وبينما كان المسلمون يحاربون بوحدات مترابطة كان الأوروبيون عندها يقدمون الولاء إلى

